وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

بحث بعنوان

تدخل الجيش في السياسة دراسة حالة مصر

بحث تقدم به الطالب / أسماعيل محمد قادر

الى

كلية القانون والعلوم السياسية / قسم القانون وهو جزء من

متطلبات نيل شهادة البكالوريس في القانون

أشراف

د. شاكر عبد الكريم فاضل

١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وأَعِـدُّوا لَهُـمْ مَـا اسْـتَطَعْتُمْ مِـنْ قُـوَّةٍ وَمِـنْ رِبَـاطِ الْخَيْـلِ تُرْهِبُـونَ بِـهِ عَـدُوَّ اللَّهِ وَعَـدُوَّكُمْ وَآخَـرِينَ مِـنْ دُونِهِـمْ لَا تَعْلَمُـونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَـا تُنْفِقُـوا مِنْ شَـيْءٍ فِـي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ (٦٠)

" صدق الله العظيم "

سورة الأنفال / الجزء العاشر

الاية :- " ٦٠ "

الإهداء

الى واهب الحياة وديمومتها ..... ربي

الى من علمني الاخلاص والثبات على الحق .... نبي

الى من ذلل لي المصاعب وهون على المتاعب

الى من كان لي الحبيب والصديق ليسهل وينير لي الطريق

أبي

الى من سهرت الليالي ورخصت لي الغوالي

الى من خصتني بالدعاء الى القلب الفسيح والوجه السميح

أمي

الى سندي من أتكأ عليه

أخوتي

الى من خفق قلبه مرتين ... مرة حبا لي ومرة خوفاً علي

أهدي اليكم خلاصة فكري وثمرة جهدي

شكر وامتنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه الابرار الميامين .

وبعد ... اتوجه بجزيل شكري وامتناني الى المشرف على البحث الدكتور الفاضل (شاكر عبد الكريم فاضل) لما بذله من جهد ووقت وما قدمه لي من رعاية وتوجيهات واراء سديدة ومعاونة صادقة عبر مسيرة البحث وفقه الله وجزاه الله خيراً .

واشكر كل من استطاع ان يضحي بجزء من وقته الثمين في ابداء ارائه وملاحظاته وما قدموه من مساعدة ومشورة اسهمت في اغناء البحث وتطويره .

واخيراً اسجل شكري الى كل من اسهم من قريب او بعيد في تقديم المساعدة في انجاز هذا العمل .

اسال الله ان يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه

الباحث

المحتويات

ت	الموضوع	المحتويات	الصفحة
١	الاية القرأنية		أ
٢	الاهداء		ب
٣	شكر وامتنان		ت
٤	المحتويات		ث
٥	المقدمة	المقدمة وما فيها	١ – ٣
٦	المبحث الاول	الخصائص السياسية والاجتماعية للجيش	٤ – ٥
٧	المطلب الاول	الخصائص التنظيمية ١ – احتكار القوة ٢ – الفعالية التنظيمية ٣ – التقدم التكنولوجي	٥ – ٧
٨	المطلب الثاني	الخصائص الاجتماعية والسياسية	٧ – ٩
٩	المبحث الثاني	الجيش المصري واشكاله الشرعية السياسية	١٠ – ١١
١٠	المطلب الاول	ابعاد مشكلة الشرعية السياسية في النظام المصري	١١ – ١٣
١١	المطلب الثاني	موقف الجيش المصري في ثورة يناير ٢٠١١	١٤ – ١٥
١٢	المبحث الثالث	تدخل الجيش المباشر بعد ٣٠ حزيران ٢٠١٣	١٦ – ١٧
١٣	المطلب الاول	عدم الاستقرار السياسي وتدخل الجيش	١٧ – ١٩
١٤	المطلب الثاني	التطورات السياسية بعد تدخل الجيش في ٣٠ حزيران	١٩ – ٢٠
١٥	الاستنتاج		٢١
١٦	الخاتمة		٢٢
١٧	قائمة المصادر		٢٣ – ٢٥

المقدمة

تعتبر المؤسسة العسكرية أحد المكونات الأساسية لأي نظام سياسي ، وقد أثارت العلاقات بين المؤسسة العسكرية والسلطة التنظيمية أهتمام الباحثين والمختصين ، وقد أزداد الاهتمام بالعلاقة بين المؤسستين بعد التدخلات العسكرية المتكررة في العلاقات السياسية وزيادة دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي .

فقد أعاد الدور الذي قامت بها المؤسسة العسكرية في دعم أو مواجهة الثورات العربية الى طرح تساؤلات حول نمط العلاقات المدنية العسكرية في العالم العربي والدور السياسي للعسكريين ، لا سيما في ظل اختلاف موقف العسكريين في الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية من مطالبي الاصلاح السياسي ، والتي تبنتها الشعوب العربية وأسباب تغيير موقف العسكريين من دعم وبقاء النظم السلطوية في السلطة وذلك لارتباط قيادتها بصلات وثيقة بالمؤسسة العسكرية ، وحول التأثير السياسي للعسكريين من حيث الواقع وعدم تجاوز العسكريين لدورهم في حماية الدولة في الشؤون السياسية ، ولكن تختلف طبيعة المؤسسة العسكرية المصرية وتكوينها وعلاقتها بالسياسة عن غيرها من أي مؤسسة عسكرية أخرى .

لعبت المؤسسة العسكرية المصرية دوراً بارزاً ومؤثراً في الحياة السياسية عقب اندلاع ثورة ٢٥ يناير المصرية والتي أدت الى تصاعد الاحتجاجات الشعبية وعزل الرئيس حسني مبارك ونظامه ، وتكليف المجلس العسكري لأدارة شؤون البلاد .

مشكلة البحث :-

تتمحور أشكالية الدراسة في بيان حدود وامكانيات المؤسسة العسكرية المصرية ومدى تدخلها في الحياة السياسية المصرية .

اهداف الدراسة :-

تسعى الدراسة الى تحقيق العديد من الاهداف ومن أهمها ما يلي :

١ – رصد وتحليل ابعاد ومؤشرات العلاقة بين المؤسسة العسكرية المصرية والسلطة التنفيذية في مصر .

٢ – البحث عن دور المؤسسة العسكرية المصرية ومدى تأثيرها على صناع القرار السياسي في مصر .

أهمية البحث :-

تكمن اهمية البحث في أنها تتناول موضوع جديد وذو أهمية ولم يتم تناوله بشكل بحثي عن طبيعة دور المؤسسة العسكرية المصرية في التحولات السياسية ومدى تدخلها في الحياة السياسية المصرية .

فرضية البحث

- ان المؤسسة العسكرية المصرية تضطلع بممارسة دور سياسي عند بروز حالة خطر أمن قومي سياسيا على البلد وقد لعبت دورا هاما" في الحياة السياسية المصرية، ومارست دور التحولات السياسية.
- كلما كانت المؤسسة العسكرية أكثر قوة وتماسك أصبحت أكثر قدرة على التأثير في النظام السياسي.

هيكلية البحث :-

المبحث الاول :- الخصائص السياسية والاجتماعية للجيش المطلب الاول تناول الخصائص التنظيمية اما المطلب الثاني فقد تناول الخصائص الاجتماعية والسياسية

المبحث الثاني تطرق الى الجيش المصري وإشكاله الشرعية السياسية المطلب الاول إبعاد مشكلة الشرعية السياسية في النظام المصري والمطلب الثاني موقف الجيش المصري في ثورة يناير ٢٠١١ اما المبحث الثالث فقد تناول تدخل الجيش المباشر بعد ٣٠ حزيران ٢٠١٣ المطلب الاول تناول عدم الاستقرار السياسي وتدخل الجيش وتناول المطلب الثاني التطورات السياسية بعد تدخل الجيش في ٣٠ حزيران

المبحث الاول

الخصائص السياسية والاجتماعية للجيش

المطلب الاول :- الخصائص التنظيمية

١- احتكار القوة

٢- الفعالية التنظيمية

٣- التقدم التكنولوجي

المطلب الثاني :- الخصائص الاجتماعية والسياسية

المبحث الاول

الخصائص السياسية والاجتماعية للجيش

تمتع الجيش عموماً بثلاث مزايا أساسية لا تتمتع بها أي مؤسسة اجتماعية اخرى وهي التنظيم الدقيق وامتلاك القوة المتمثلة في الأسلحة والمعدات العسكرية الموضوعة في تصرفه وفقاً للقوانين ، والهيبة العالية الناتجة عن ذلك ، هذا بالاضافة الى توفير المال اللازم لتأمين التسلح وتحقيق الامن ، فأن كثيراً من دول العالم محكومة من قبل عسكريين سيطروا على السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية يضاف اليهم من انتقل من صفوف الجيش الى السلطة السياسية عبر احزاب حاكمة او عبر الوسائل الديموقراطية واشكالاتها المعقدة .

وسوف نتناول في هذا المبحث الخصائص التنظيمية للجيش والخصائص الاجتماعية والسياسية .

المطلب الاول :- الخصائص السياسية التنظيمية للجيش

اولاً :- احتكار القوة

تعلب الدولة دوراً بارزاً في عملية التنمية عن طريق اداراتها المتنوعة فهي توجه سوق العمل وتشرف على اعادة توزيع الثروة الوطنية ، فيتنافس الزعماء والسياسيون على المناصب في الدولة وفي مؤسسة الجيش ، على اعتبار ان من يسيطر على الجيش يستطيع ان يسيطر على الدولة وعلى المجتمع أيضاً [1] .

[1] أحمد ابراهيم خضر ، علم الاجتماع العسكري ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨٥ .

وحيث ان الجيش يستقطب المتطوعين وهو يساوي بين الضابط وزميله على أسس الرتبة العسكرية لاعلى أساس الأصل العائلي والوجاهة أصبح الضابط في بعض الدول يحّل محل السياسي التقليدي ، واضحى بالتالي أداة الوصل بين المجتمع عامة والمجتمع الريفي خاصة والدولة وكنتيجة لذلك أصبحت المواقع والادوار في دائرة متواصلة ، الجيش مرأة المجتمع والمجتمع مرأة الجيش [١] .

وان الاستراتيجية العسكرية هي جزء من الاستراتيجية الشاملة للدولة ، وهي بالتالي بحاجة للتفاعل مع المجتمع المدني الذي بدوره بحاجة للجيش كقوة نظامية تساعده ليس فقط على حفظ الامن بل على الاستفادة أيضاً من الخدمات الكبرى التي لا يمكن لغير الجيش من القوى ان يؤمّنها [٢] .

ثانياً :- الفعالية التنظيمية

ويبرز دور المؤسسة العسكرية من خلال التخطيط الدقيق والتحضير المتقن ، ولايمكن القيام بهذا الدور من دون توجيه بين صفوف العسكريين لفكرة وأهداف الخدمة الاجتماعية ، تماماً كما هي الحال مع مبدأ التنشئة او التجنيد او التطويع ، ودعم الجيش من قبل الدولة والشعب صار جزء هام من ميزانية الدولة يقتطع لوزارة الدفاع وأخلت التقنية في مهامه وفي تنظيمه [٣] .

---

[١] فؤاد إسحق الخوري ، العسكر والحكم في البلدان العربية ، ط١ ، دار الساقي ، لندن ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧ .

[٢] مجدي حمّاد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥ .

[٣] علي الدين هلال ، العرب والعالم ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٣٣ .

ثالثاً :- التقدم التكنولوجي

تظهر مقارنة مستوى التكنولوجيا العسكرية العربية مع مستوى التكنولوجيا العسكرية في الدول الغربية ، الفرق الشاسع بينهما ، ويفسر ذلك بالفوارق ذاتها ما بين المجتمعات العربية وتلك الفريبة على الصعيد التكنولوجي العام القائم على المعرفة والعلم والمناهج التربوية وصولاً الى المختبرات ومراكز الأبحاث والمصانع في الغرب ، في حين أن دول العالم الثالث وبينها الدول العربية تعتمد على إتيراد التكنولوجيا وبشكل خاص الأسلحة المتطورة [١] .

واذا كانت التكنولوجيا الحديثة في مجال الأسلحة تفرض ضرورة تصّور طرق جديدة في التعليم ، وخصوصاً في منظومات الاتصال والمعلوماتية فإن تحقيق هذا الامر لا يكون الا عن طريق رفع مستوى المعرفة التكنولوجيا في العالم العربي وسائل وتقنيات اذان تحديث هذا المجتمع أمر أساسي وعنصر لا يتحقق من دونه تطبيق التكنولوجيا المتجددة في المؤسسة العسكرية [٢] .

المطلب الثاني :- الخصائص الاجتماعية والسياسية

ترتبط رفاهية المجتمع الى حّد بعيد بقدرته العسكرية ، أي بمدى توافر عناصر القوة واستراتيجية استخدامها ، اذ أن حالة التوازن والوفرة في القوى تخلق موقفاً من التكافؤ النفسي ومن الاحساس بالقدرة على الحركة وامكانية المناورة والمساومة وتوجد فرصاً وبدائل متعددة [٣] .

---

[١] ووديز ، جاك ، الجيوش والسياسة ، ترجمة عبد الحميد عبد الله ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٨ .

[٣] علي الدين هلال ، العرب والعالم ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

ان الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية بذلك الذي يجمع بين الجيش والمجتمع المدني ، حيث أن عدم التلاحم بينهما هو إنفصام مرضي ، يخسر فيه المجتمع سنداً قوياً ، كما أن العدوانية واليأس الشديدين يجعلان من الصعب تنظيم القوات المسلحة ، كما تشكل الأنانية الغريزية الفردية والجماعية أساساً لنشوب الحروب ، فمهمة الجيش اذا ليست عسكرية او امنية فحسب بل هي اهتمام بالمجالات الاجتماعية الخدماتية التي ما زالت على غير وجه حسن في المجتمعات النامية حيث اداراتها ومؤسساتها عاجزة عن توفير الخدمات المطلوبة كماً ونوعاً [١] .

وضمن هذا الأطار تبرز أهمية الدور الاجتماعي للمؤسّسة العسكرية من خلال التنشئة العسكرية التي لا يمكن فصلها عن التنشئة المدنية والوطنية والتي تتوجه الى العدد الكبير من المتطوعين والمجنّدين الذين سيعودون بعد انتهاء فترة خدمتهم الى مجتمعهم ومؤسساته المدنية [٢] .

أن مفاهيم الخدمة الاجتماعية تعمل بشكل أساسي على تنظيم المجتمع وتطوير حاجاته الاجتماعية والنفسية التي تمثل واقعاً هاماً في سلوكه ، فأهم ما يبحث عنه الفرد هو الإنتماء والأمن بالأهمية نفسها التي يبحث فيها عن التقدير والإلفة الاجتماعية ، الا إنه ولتحقيق إشباع حاجات الانسان هناك عقبات متنوعة ، منها النفسية التي تعود الى تاريخه الخاص وطبيعة علاقاته الأسرية ، ومنها ما يعود الى العقبات الاجتماعية والاقتصادية التي تلعب دوراً كبيراً في مظاهر سوء التكيّف [٣] .

---

[١] محمود حسن ، الخدمات الاجتماعية المقارنة ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩٤ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٢٩٥ .

[٣] مصطفى تركي ، بحوث في سيكولوجية الشخصية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٢ .

وهذه العوائق ليست نابعة من واقعه الخاص بل من المجتمع بشكل عام ، كعدم توفرّ فرص العمل وانتشار البطالة ، أو عدم توفرّ وسائل التدريب المهني أو عدم قدرة الدولة على تأمين مختلف إحتياجات ومتطلبات الشعب بعد حرب أو أزمة ما ، مما يؤدي الى ظهور مشكلات جديدة تتطلب المساعدة والخدمة الاجتماعية التي يمكن للجيش أن يساهم في توفيرها بروح مدنية وبمدخل اصلاحي يهتم بتحقيق التوازن وبتنظيم الاحتياجات لتحقيق رفاهية مجتمعية وأمان وانتماء واستقرار لأفراد المجتمع [١] .

إذا فان الدور الاساسي للجيش يتمثل بصفة عامة في الدفاع الوطني حيث نلاحظ في دول العالم الثالث ان المؤسسة العسكرية تتجاوز ذلك للتدخل في الشؤون السياسية للبلد ، فعوض ان يكون تحت امرة السلطة المدنية فان العكس هو الذي ساد في جل تجارب الستينيات والسبعينات ولا زالت اثاره ممتدة الى الوقت الحالي [٢] .

---

[١] مصطفى تركي ، بحوث في سيكولوجية الشخصية ، مصدر سابق ، ١٥٢ .

[٢] مجدي حمّاد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

المبحث الثاني

الجيش المصري واشكاله الشرعية السياسية

المطلب الاول :- ابعاد مشكلة الشرعية السياسية في النظام المصري

المطل الثاني :- موقف الجيش المصري في ثورة يناير ٢٠١١

المبحث الثاني

الجيش المصري واشكاله الشرعية السياسية

ان الشرعية تختلف بأختلاف الانظمة السياسية ، فأن كان النظام ديمقراطي يولي الأولوية للشعب ويراعى خيارات هو يعطي له الحق في تقرير مصيره ، ويمكنه من المشاركة في الحياة السياسية وبكل حرية ودون اية قيود ، ويكون له الحق في التعبير والتعبير على عكس الانظمة المغلقة الذي يكون فيها الشعب هو اخر من يعلم بالقرارات ، وحتى وان كان له دراية بتلك القرارات فلا مجال له في التدخل واعطاء رأيه .

وسوف نتناول في هذا المبحث مطلبين : المطلب الاول يتضمن : ابعاد مشكلة الشرعية السياسية في النظام المصري ، والمطلب الثاني يتناول : موقف الجيش المصري في ثورة يناير ٢٠١١ .

المطلب الاول :- ابعاد مشكلة الشرعية السياسية في النظام المصري

شهدت المنطقة العربية عامة ومصر خاصة حراكاً وموجة من الاحتجاجات من طرق فئات مجتمعية مختلفة من الشعب من أجل المطالبة بحقوقهم الوظيفية والمهنية ، فهناك العديد من العوامل السياسية التي ساهمت في اسقاط النظام المصري ، ومن بين تلك الدوافع التي قادت الى ثورة الشعب المصري هي كالاتي [١] :

[١] محمد مختار قنديل ، محمود خليفة جودة ، أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخلياً وخارجياً جريدة الحوار المتحدة ، العدد ٣٤٠٤ ، ٢٢ / ٦ / ٢٠١١ ، الرابط www.ahewar.org .

اولاً :- الازمة البنائية في النظام السياسي :

والتي تتمثل أهم مظاهرها التي يعاني منها النظام السياسي المصري خصوصاً فهذه المشكلة التي عانت منها الدولة والنظام السياسي في حد ذاته مما أثر على أدائه وفعاليته كون هذه المشكلة تعد المهد الاساسي لأستمرار كفاءة واستقرار الدولة ، وكذلك المسبب الاساسي لأنهيار اسسها وقوامها التي تقوم عليه ، فالاستبداد والتّسلط والانفراد بالسلطة أحد الملامح الرئيسية للنظام السياسي المصري [١] .

والاستبداد كذلك يظهر من خلال المكانة الكبيرة التي تملكها السلطات الدستورية المتمثلة في رئاسة الدولة ورئيس الجمهورية ، سواء في ظل الظروف العادية او الاستثنائية ، فرئيس الجمهورية له قيادة الحزب الحاكم ، تضمن له السيطرة على التنظيم السياسي الذي لا توجد فواصل واضحة بينه وبين الدولة ، وكذلك تضمن له السيطرة على السلطة التشريعية [٢] .

وإضافة الى حالة الاختناق السياسي الذي نهجه النظام السياسي عبر التحكم في تعديلات الدستور ، والسيطرة على وسائل الاعلام اذ ادى الى تعطيل الحياة السياسية واصبحت محصورة بيد الاسر الحاكمة ورجال الاعمال المهيمنة والمستنزفة لثروات البلاد [٣] .

ثانياً :- هيمنة رجال المال على السلطة :

فيعد مالكو منشأت الاعمال الكبيرة ، الطبقة الاجتماعية الوحيدة التي تدعم النظام المصري ، حيث نجد رجال الاعمال بارزين في مصر ، في الهيئات القيادية في الوطن الديمقراطي ،

---

[١] محمد مختار قنديل ، محمود خليفة جودة ، المصدر السابق .

[٢] سعيد خالد الحسن ، الحراك الاحتجاجي بمصر الاسباب والتداعيات ، ٢٨ / ٣ / ٢٠١٤ الرابط www.marocdroit.com .

[٣] زياد حافظ ، ثورة يناير في مصر ، تساؤلات الحاضر والمستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٨٥ ، السنة ٢٠٠٤ ، ص ١٢ .

فنجد أن تأثير رجال الاعمال في النظام السياسي المصري مس جميع مراكز القوى داخل الدولة وكل السلطات ، ومس كذلك حتى الجانب الاعلامي ، فينشط رجال الاعمال في مجال تشكيل الرأي العام من خلال وسائل الاعلام التي يمتلكونها .

ثالثا :- العمل بقانون الطوارئ :

والذي تسبب في سيطرة الجهاز الامني على مصر ، هو القانون المعمول به بموجبه توسعت أجهزة الشرطة ، وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل : تنظيم المظاهرات ، او تنظيمات سياسية غير مرخصة [١] .

رابعاً :- اللأتوازن بين السلطات :

حيث نجد أنه لافصل بين السلطات وكذلك هيمنة سلطة على حساب أخرى ، وهذا ما ميّز الأنظمة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، فالسلطة التنفيذية هي مركز القرار ولها جميع السلطات والاختصاصات ، وتأتي السلطة التشريعية كسلطة تابعة للسلطة التنفيذية ، مما قلل ذلك من مكانه البرلمان [٢] .

---

[١] مصطفى كامل السيد ، أضواء على النظام السياسي في مصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ٣٩٥ .

[٢] أنور محمود زناتي ، الحالة الدستورية في مصر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ٢٠١٢ ، ص ٤ ، الرابط www.integrity-way.info .

المطلب الثاني :- موقف الجيش المصري في ثورة يناير ٢٠١١

ان انتقال مصر الى الديمقراطية ، ومنذ تنحي الرئيس الاسبق حسني مبارك فقد سعى المجلس الاعلى للقوات المسلحة الى توجيه عملية التحول الديمقراطي وذلك لمكانة الجيش في أعين الكثيرين ، وتطلع الشعب الى تحقيق الامن والاستقرار فقد تكلف المجلس الاعلى للقوات المسلحة بمسؤولية ادارة البلاد يوم ١١ فبراير ٢٠١١ ، عبر ضغط الاحتجاجات الشعبية احدى اهم هذه العوامل ، وهو الدور الذي لعبه الجيش المصري في صياغة السياسة المصرية [١] .

ففي بداية الامر اتخذت القوات المسلحة موقف الحياد ، والداعم في نفس الوقت لثورة الشباب ، وكذلك فان العديد من التحليلات وصفت الجيش المصري بأنه الضامن للديمقراطية والاستقرار ، وأنه قادر على قيادة البلاد نحو الديمقراطية رغم أن الكثير من هذه التحليلات كانت تحذر من الاطاحة بمبارك وان فهم هذا التحليل يعود الى طبيعة ما تحظى به المؤسسة العسكرية من مصداقية كبيرة [٢] .

حيث مثل الجيش الامل الاخير للنشطاء السياسيين في مصر لمقاومة خطط التوريث ، ويمكن القول بأن بيان المجلس الاعلى للقوات المسلحة رقم واحد في ١٠ فبراير والذي صدر بشكل مفاجئ على لسان اللواء " محسن الفنجري " ، حيث ساهم هذا البيان في تكريس هذه النظرة تجاه دور الجيش خاصة ، وأنه تحدث عن حماية تطلعات الشعب المصري وما ورد فيه من تأييد مطالب الشعب المشروعة واتخاذه من اجراءات للحفاظ على الوطن ومكتسباته وطموحات شعب مصر العظيم ، وبالتالي فقد قدم البيان ان الجيش هو الحارس على تنفيذ

---

[١] مصطفى كامل السيد ، المصدر السابق ، ص ٣٩٠ .

[٢] علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

مطالب شباب الثورة المشروعة في اطار الشرعية ، مقرراً الاستمرار في حالة انعقاد متواصل وبحث ما يمكن اتخاذ الاجراءات تجاه حماية هذه الثورة [١] .

وان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تشابهت مع الثورات الاخرى في كونها ثورة شعبية وفي عنصر المفاجأة ، وجذرية التغيير ، كما مثلت تجسيداً لعنصر مهم وهو عنصر التراكم الذي غالباً لا تدركه السلطات [٢] .

ففي بعض الاحيان كانت طلائع الجيش الثوري تسبق الجماهير وتعبر عن امالها وتحمي تحقيق تلك الامال في معظم الثورات ، وجاءت ثورة يناير لتضيف للخبرة الثورية اضافة جديدة ، فالثورة السلمية انتشرت في جميع ربوع مصر واستمرت رغم سقوط الشهداء وصدرت الاوامر لقوات الجيش المصري بالنزول من معسكراتها الى الشوارع لإعادة الانضباط ، وهو ما قوبل بسعادة غامرة من المصريين لثقتهم في القوات المسلحة ، وقد لعب الجيش دور الحامي للثورة المصرية منذ بدايتها ، وهو دور غير تقليدي بالنسبة لجيوش العالم [٣] .

وعلى الوجه الاخر فلو استجابت القوات المسلحة لأوامر السلطة ، فسوف تضرب الميدان ، ولو استجابت لدعوى الشرعية فقد كان عليها ان تحمي الميدان اي ان الجيش كان لحظة ميزان السلامة الوطنية ، وكان الشعب يريد وجوده وكان يطلب انحيازه ، وهذا يعني ان الجيش موجود بدور قريب لموضوع الشرعية مع الميدان [٤] .

---

[١] محمد حسنين هيكل ، مصر الى اين ؟ ، ما بعد مبارك وزمانه ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤٥

[٢] المصدر نفسه ، ٢٤٥ .

[٣] عبد الفتاح السيد ، ثورة التحرير اسرار وخفايا ثورة الشباب ، دار الحياة ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٩٣ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٩٤ .

المبحث الثالث

تدخل الجيش المباشر بعد ٣٠ حزيران ٢٠١٣

المطلب الاول :- عدم الاستقرار السياسي وتدخل الجيش

المطلب الثاني :- التطورات السياسية بعد تدخل الجيش في ٣٠ حزيران

المبحث الثالث

تدخل الجيش المباشر بعد ٣٠ / حزيران ٢٠١٣

شكلت المظاهرات العارمة التي شهدتها المدن المصرية ، يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣ منعطفاً نوعياً جديداً في تاريخ مصر ، فبعد ان تغير الوضع السياسي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ظهرت على الساحة قوى سياسية جديدة الى جوار الائتلافات الشبابية ، واكتسبت التعددية الحزبية قوة دفع جديدة واتسمت أنشطتها بالحيوية والفاعلية ، حيث شاركت في معارك عديدة طوال عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ابتداء من معركة الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١ الى الانتخابات البرلمانية اواخر عام ٢٠١٢ ، وتشكيل لجنة دستور ٢٠١٢ ، الى ان تمت انتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠١٢ .

وسوف نتناول في هذا المبحث دراسة مطلبين ، المطلب الاول يتناول : عدم الاستقرار السياسي وتدخل الجيش ، والمطلب الثاني يتناول : التطورات السياسية بعد تدخل الجيش في ٣٠ حزيران ٢٠١٣ .

المطلب الاول :- عدم الاستقرار السياسي وتدخل الجيش

شهدت الساحة المصرية موجة ثورية جديدة أدت الى نزول ملايين المصريين الى الشوراع والميادين في ٣٠ يونيو ، وزيادة الدعوات لعودة المؤسسة العسكرية للنزول الى الميادين ، واحداث تغييرات سياسية داخلية واقليمية ودولية فارقة بعد اعلان القوات المسلحة تضامنها مع الموجة الثورية في ٣٠ يونيو وعزل الرئيس محمد مرسي ، واعلان القوات المسلحة بمشاركة

قوى سياسية ودينية عن خارطة طريق جديدة تسلم بمقتضـاها رئيس المحكمة الدستورية العليا " عدلي منصور " مهام منصبه كرئيس مؤقت للبلاد [١] .

والتي هدفت الى تصحيح مسار ثورة ٢٥ يناير ، الامر الذي مهّد الطريق من جديد لتدخل القوات المسلحة المصرية لممارسة دورها السياسي بشكل حاسم في قرارات ٣ يوليو ٢٠١٣ ، عبر ازاحة حكم الاخوان المسلمين عن السلطة وعزل الرئيس محمد مرسي ، واصدار قرارات لمرحلة انتقالية جديدة [٢] .

فقد ارتبط طرح دستور ٢٠١٣ للاستفتاء في ١٤ و ١٥ يناير ٢٠١٤ بواقع سياسي معقد ، فالمجتمع المصري يمر بحالة من الاستقطاب بين مؤيد لترتيبات خارطة الطريق التي تم اعلانها بعد ثورة ٣٠ يونيو ، ومعارض لهذه الترتيبات ، وسرعان ما تحول هذا الاستقطاب الى موجات من العنف السياسي اثر محاولة جماعة الاخوان المسلمين ارباك المشهد السياسي بالتظاهرات اليومية ومحاولة التأثير على نتائج الدستور ، العمل على ابطال مسيرة الاستفتاء [٣] .

وكانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد أتخذت كل الترتيبات والاجراءات المرتبطة بمعاونة وزارة الداخلية في تنظيم أعمال التأمين للاستفتاء على مشروع الدستور تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم ٦٧٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن دعوة الشعب المصري للاستفتاء على مشروع الدستور الجديد ، والتأكد من تفهم جميع القوات المشاركة للمهام المكلفة بها لحماية المواطنين [٤] .

---

[١] عبد الرحمن عمرو ، تحديات التحول الديمقراطي في مصر ، مركز القاهرة لحقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٢٠٣ .

[٢] عبد الله احمد ، الجيش والديمقراطية في مصر ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٨٣ .

[٣] مصطفى منذور ، حتى نجني ثمار الثورة ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١٧٥ .

[٤] أماني الطويل ، معركة حكم المصريين بين الجيش والاخوان ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد ، ٢٠١٣ ، ص ٤١ .

وكذلك نفذت عناصر مشتركة من القوات المسلحة ووحدات من الأمن المركزي وعناصر الحماية المدنية بوزارة الداخلية العديد من البيانات العملية والأنشطة التدريبية لأنسب أسلوب لتأمين اللجان ومقار الاستفتاء [١] .

المطلب الثاني :- التطورات السياسية بعد تدخل الجيش في ٣٠ حزيران :

بعد ان تضمنت خريطة الطريق التي أعلنها وزير الدفاع " عبد الفتاح السيسي " ملامح التحول الديمقراطي الحقيقي ، فقد استندت خريطة الطريق الى تحرك القوات المسلحة استجابة لبلورة الارادة الشعبية التي مثلتها حركة تمرد بعد أن حققت دعماً شعبياً هائلا في فترة محدودة ، والتي اعتمدت على إجراءات ديمقراطية معترف بها ، من حيث اللجوء الى المطالبة بألية الانتخابات المبكرة بدلاً من أنسداد الأفق السياسي تحت مظلة الاستقطاب الحاد ، كما أنه من المهم التأكيد على ان تدخل الجيش في ثورة (٣٠ حزيران) جاء عبر توجيه الانذارات للقوى السياسية قبل ٣٠ حزيران [٢] .

فقد ترتب على التغير السياسي الذي شهدته البلاد وتدخل المؤسسة العسكرية ، تغير مباشر في الطبقة الحاكمة للبلاد والدوائر المرتبطة بها ، وهو ما أدى الى تغيرات موازية في ملامح النخبة السياسية في البلاد ، وصعود القوى المنتصرة في صراع السلطة وتكريس مكانه النخبة العسكرية ، ويقصد بذلك مؤسسات الدولة المنتصرة تحديداً (الجيش ، وأجهزة الأمن ، والقضاء) ، وهذا ما يرتبط بشكل اساسي بطبيعة القوى التي قادت عملية التغيير السياسي بعد مظاهرات ٣٠ حزيزان [٣] .

---

[١] مصطفى مندور ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

[٢] فريدة العمراوي ، ازمة الشرعية في الانظمة السياسية العربية (مصر نموذجاً) ، شهادة ماجستير ، جامعة محمد خضير ، الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص ١٠٨ .

[٣] فريدة العمراوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

حيث قامت المؤسسة العسكرية بعزل " مرسي " من منصب رئيسي الجمهورية بعد سحب الجماهير لثقتها منه ، وعلى الرغم من تولي المستشار " عدلي منصور " رئيس المحكمة الدستورية العليا لمنصب رئيس الجمهورية المؤقت الا ان المؤسسة العسكرية ظلت العنصر الاكثر تأثيراً في المشهد السياسي [١] .

وبعد ان تم تعديل خارطة الطريق وتقديم موعد الانتخابات الرئاسية على النيابية قد فتح الباب مجدداً لأحتلال المؤسسة العسكرية صدارة المشهد السياسي واعادة الطريق امام النائب الاول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي للأعلان عن ترشحه للرئاسة [٢] .

وعلى هذا النحو إصدر الرئيس المؤقت " عدلي منصوري " بقرار ترقية الفريق الاول عبد الفتاح السيسي لرتبة مُشير ، وهذه الترقية تمنح دائماً بعد انتصار عسكري هام ، مما يعني ان تفويض الشعب للمؤسسة العسكرية بمواجهة العنف والقضاء على الارهاب اعتبرا انتصاراً للمشير السيسي على ارض المعركة ، ومع صدور بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٧ يناير ٢٠١٤ ، والذي جاء على أثر الجلسة الطارئة للمجلس ، وذلك لاستعراض ما مرت به البلاد في هذه الأوقات التاريخية الحافلة بالأحداث الكبرى منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ [٣] .

---

[١] فريدة العمرواي ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

[٢] احمد حمروش ، مصر والعسكريون ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٢٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

الاستنتاج

نستنتج مما سبق أن إحدى أهم علامات هذه المرحلة هي عودة الدولة المصرية بشكلها التقليدي ، وهي دولة المؤسسة العسكرية وعودة النضب العسكرية الى المشهد السياسي ، والتي ظلت تمثل القلب الصلب لهذه الدولة فطالما أرتبطت موازين القوى السياسية في هذه الدولة بالجيش ، وارتبط الجيش بالقرار السياسي سواء العسكري او غير العسكري ، وكون الجيش هو النواة الصلبة للدولة لا يعني بالضرورة أن الدولة محكومة عسكرياً ، فكان الجيش هو الحصن المانع للدولة المصرية في أوقات الاحتلال ، وظلت القوات المسلحة تلعب هذا الدور خلال خلال فترة حكم " محمد مرسي " عندما كانت الدولة على شفا انهيار وشيك ، فكان من المتوقع بل من المتوارث ان يتدخل الجيش لكي يوضح انه لا يمكن ان يتم المساس بمفاصل ومؤسسات الدولة .

الخاتمة

ان أهم ما توصل أليه البحث النتائج التالية :-

١ – قوة وهيبة المؤسسة العسكرية هي ضمان للحفاظ على تماسك الوطن وهيبة الأمن القومي المصري .

٢ – أن احداث ٣٠ يونيو وقرارات ٣ يوليو ٢٠١٣ وما بعدها وضعت مصر أمام الدخول في مرحلة ثورية جديدة ، لأستكمال فيما بدأت مع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

٣ – ظهرت حرفية الجيش المصري بأنحيازه للشعب وقدرته على التعلم من أخطاء المرحلة الانتقالية .

٤ – أن تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية ونزوله الى الشارع لم يكن يهدف الأستيلاء على السلطة ولا الوقوف ضد الحركات الوطنية الشعبية ولكن الحفاظ على الأمن القومي المصري .

٥ – وجود النضب العسكرية داخل بنية النظام السياسي جعل المؤسسة العسكرية تمارس التأثير على الشأن السياسي المصري .

قائمة المصادر

اولاً :- الكتب

١ – أحمد ابراهيم خضر ، علم الاجتماع العسكري ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

٢ – أحمد حمروش ، مصر والعسكريون ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤م .

٣ – ورديزجاك ، الجيوش والسياسة ، ترجمة عبد الحميد عبد الله ، ط١ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٢م .

٤ – مجدي حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٥ – محمود حسن ، الخدمات الاجتماعية المقارنة ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢م .

٦ – مصطفى كامل السيد ، أضواء على النظام السياسي في مصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الاردن ، ٢٠٠١م .

٧ – محمد حسنين هيكل ، مصر الى أين ، ما بعد مبارك وزمانه ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١٢م .

٨ – مصطفى مندور ، حتى نجني ثمار الثورة ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ٢٠١١م .

٩ – علي الدين هلال ، العرب والعالم ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٨م .

١٠ – عبد الفتاح السيد ، ثورة التحرير أسرار وخفايا ثورة الشباب ، دار الحياة ، القاهرة ، ٢٠١١م .

١١ – عبد الرحمن عمرو ، تحديات التحول الديمقراطي في مصر ، مركز القاهرة لحقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠١١م .

١٢ – عبد الله أحمد ، الجيش والديمقراطية في مصر ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

١٣ – فؤاد إسحق الخوري ، العسكر والحكم في البلدان العربية ، ط١ ، دار الساقي ، لندن ، ١٩٩٠م .

ثانياً :- رسائل الماجستير والبحوث

١ – مصطفى تركي ، بحوث في سيكولوجية الشخصية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٠م .

٢ – فريدة العمراوي ، ازمة الشرعية في الانظمة السياسية العربية (مصر نموذجاً) ، شهادة ماجستير ، جامعة محمد ضير ، الجزائر ، ٢٠١٤م .

ثالثاً :- المجلات

١ – أماني الطويل ، معركة حكم المصريين بين الجيش والاخوان ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد ٤ ، ٢٠١٣م .

٢ – زياد حافظ ، ثورة يناير في مصر ، تساؤلات الحاضر والمستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٨٥ ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

رابعاً :- المواقع الالكترونية

١ – محمد مختار قنديل ، محمود خليفة جودة ، أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخلياً وخارجياً ، جريدة الحوار المتمدن ، العدد ٣٤٠٤، ٢٢ / ٦ / ٢٠١١ ، الرابط : www.ahewar.org

٢ – انور محمود زناتي ، الحالة الدستورية في مصر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ٢٠١٢ ، الرابط : www.integrity-way.info .

٣ – سعيد خالد الحسن ، الحراك الاحتجاجي بمصر الأسباب والتداعيات ، ٢٨ / ٣ / ٢٠١٤ ، الرابط : www.marocdroit.com .